

التحيزات الاستشراقية ضد العمارة الإسلامية.

د. أحمد الصاوي*

ينظر دوماً إلى الاستشراق بوصفه جهداً أوروبياً شجعت عليه مؤسسات حكومية وكنسية لسبر أغوار أمم الشرق الإسلامي بعدما صارت هدفاً لمحاولات التوسع الاستعماري منذ القرن الثامن عشر الميلادي.

وقد عالج كثيرون أمر الدراسات الاستشراقية وما صادفها من نجاحات وأيضاً ما وقعت فيه من عثرات بسبب نقص المعرفة أحياناً ونتيجة التحيز في أغلب الأحيان، ويمتاز بين هذه الدراسة ذلك العمل الأكاديمي الذي قدمه الدكتور إدوارد سعيد تحت عنوان "الاستشراق : -المعرفة - السلطة - الإنشاء" فقد وفر هذا الكتاب أعرق تشريح لطبيعة الاستشراق ودوافعه والصور التي رسمها للشرق في ذهنية الأوربيين.

وإذا كان من الطبيعي أن يؤدي شعور مؤسسة الاستشراق بالخوف من الإسلام بعد تنامي سيطرته العسكرية ثم الثقافية والدينية في عالم العصور الوسطى وملاسته لشرقي أوربا بعد ذلك في الفترة العثمانية إذا كان من الطبيعي أن يؤدي هذا الشعور إلى محاولة الحط من عقيدة الإسلام وثقافته، إلا أن استطراد مثل هذه المحاولات لتشمل النتاج المادي للحضارة الإسلامية مجسداً في العمارة والفنون الإسلامية يظل عنواناً عميق الدلالة على التعصب والانحياز غير المبرر الذي مارسه الاستشراق ضد "صورة الشرق".

إن تجليات هذا التحيز مازالت ماثلة للعيان في الكتابات الحديثة في مجال الدراسات الأثرية ليس في مؤلفات الغربيين فقط، بل إنها تسللت إلى كتابات الأثريين من العرب والمسلمين. لقد كان لغزارة الإنتاج الاستشراقي وإحاطته المعرفية ومنهجياته الحديثة أثراً بالغة على ذهنية المؤلفين في الشرق الإسلامي حتى أن أغلبهم راح ينقل دون روية أو تمحيص عن الأوربيين ما سجلوه من آراء وتفسيرات بوصفها حقائق جلية غير قابلة للنقض.

وليس من قبيل المبالغة في شيء أن نقرر هنا أن الارتباك المنهجي الذي بات سمة مميزة للأعمال الأكاديمية في مجالات الآثار الشرقية، قديمها ووسيطها على حد سواء، إنما يعود في جزء كبير منه إلى سطوة الكتابات الأوربية في هذه المجالات، فضلاً عن أن الانصراف إلى المناهج الوصفية بما تتطلبه من جهد أقل وأدوات مبتذلة قد حال دون التأسيس لمدرسة علمية عربية - إسلامية تقوم بنقد التصورات التحيزية، وصياغة نظريات فلسفية يهتدي بها الباحثون الجدد في أعمالهم.

إن التصدي لما روجه الاستشراق من مقولات أضخمت بمهارة في بنیان أعمال أكاديمية رفيعة ولا سبيل لتجاوزها من قبل الأثريين، ليس بالعمل الجديد تماماً، إذ سبق إليه وبصورة طليعية وفردية العديد من العلماء العرب ولعل في المقدمة منهم العالم الجليل الدكتور أحمد فكري، والمعماري النابغة الدكتور فريد شافعي، فلكل منهما أعماله الرائدة في هذا السياق، ومن الأسف أن أياً منهما لم يترك وراءه مدرسة علمية، أو حتى تلاميذ في المؤسسات الأكاديمية، لأسباب ليس مجال بحثها هنا.

ومهما يكن من أمر الجهود النقدية المحدودة التي وجهت للتعصبات الاستشراقية في الدراسات الأثرية، فإن المؤكد أن مؤلفات المستشرقين قد وقعت في أخطاء عديدة بدون قصد حيناً وعن عمد أحياناً أخرى.

فمن الأخطاء الحسنة النية ما يمكن رده إلى حقيقة أن عدداً لا بأس به ممن تصدوا للكتابة عن العمارة والفنون الإسلامية لم يكونوا على معرفة باللغة العربية، وحتى من ألم بها إماماً لم يتيسر

* كلية الآثار، جامعة القاهرة.

له أن يتقن هذه اللغة، ومن ثم لم يقيض لهم أن يستفيدوا على نحو صحيح من المؤلفات العربية القديمة.

وبالتبعية لم يكن هؤلاء أيضاً على إطلاع أو إدراك لأصول الشريعة الإسلامية وأحكامها وكفى بهاتين النقيضين سبباً للوقوع في أخطاء قد تكون ساذجة بالنسبة للباحثين الشرقيين.

ولكن الطامة الكبرى أن تأتي من التحيز المتعمد والذي طبع عدداً لا بأس به من الأبحاث الاستشراقية في مجالات العمارة والفنون الإسلامية، ورغم أن البعض يرى في العداء للإسلام أو الخوف منه أسباباً كامنة وراء هذا التحيز إلا أن الأمر يبدو أكثر تعقيداً من ذلك.

ويعتقد د. فريد شافعي، وكذلك د. أحمد فكري أن نفراً من العلماء الأوربيين وضعوا نصب أعينهم هدفاً واحداً، حاولوا الوصول إليه بوسائل وطرق شتى ألا وهو سلب العرب والمسلمين كل فضل في إنتاج تراثهم المادي الزاخر والأبهر أيضاً، ونسبه ذلك إلى أقوام آخرين أو ديانات أخرى أو حتى حضارات قديمة سابقة على ظهور الإسلام.

ولم يكن الباعث وراء ذلك ما يتمتع به الفن الإسلامي من جاذبية وسحر فحسب، بل أيضاً لما بلغه من قوة كبيرة ونفوذ واسع خلال العصور الوسطى حتى أن عمارة أوربا وفنونها وقعت في تلك الفترة تحت تأثيرات كثيرة واضحة منه.

وقد حاول بعض علماء أوربا ممن يشتغلون بتاريخها إنكار هذه التأثيرات في أول الأمر ولما وجدوا الأمر واضحاً لا إبهام فيه أخذوا يحاولون الإقلال من شأنها والتهوين من أمرها، ولما لم يجدوا أمامهم من سبيل سوى الاعتراف بهذه التأثيرات، انتقل هؤلاء إلى المرحلة الأخيرة والتي كان عنوانها وهدفها هو سلب العرب والمسلمين فضل إبداع عمارتهم وفنونهم، وتلمس عدد كبير من علماء الآثار ومؤرخي الفنون كل سبيل يساعدهم على إسناد وضع الأحجار الأساسية في صرح بناء الفن الإسلامي والارتفاع به في العصر الإسلامي المبكر إلى شعوب غير عربية كالفرس والروم والمصريين القبط وإلى الفنانين منهم الذين يدينون بالوثنية أو المسيحية.

إن المتتبع لتطور جهود علماء الآثار الأوربيين منذ نهاية القرن التاسع عشر سيلاحظ حتماً أن هؤلاء العلماء قد قصروا عملهم في أول الأمر على وصف الآثار الإسلامية وتحقيق تاريخها ونشر صور موضحة لها ورسوم عنها، ثم بدأت بعد هينة حملة البحث والاستقصاء عن المصادر الفنية لتلك الآثار وأصولها، وكانت هذه الحملة أهم ما شغل به المستشرقون منذ قرابة القرن ونيف، وكان في طليعة هؤلاء "ماكس فان برشم" Max van Bercham الذي سلك هذا الإتجاه في البحث والدراسة عندما نشر مقالين في عام 1891م بعنوان "مذكرات في الآثار العربية"، وتبعه جاييه Gayet. Alpefl بكتابه "الفن العربي" في عام 1893م.

وصرف العلماء منذ ذلك الحين جهوداً مضمّنة في دراسة وتقصي المصادر وجرتهم هذه البحوث إلى دراسات مقارنة لعناصر العمارة والزخارف في الفنون السابقة على الإسلام وخاصة الفنون الساسانية والهلمنية والهندية والرومانية والبيزنطية والقبطية، ورغم الاعتراف بأن لمثل هذه الدراسات المقارنة أهميتها البالغة في فهم الفن الإسلامي، إلا أن معظم هذه البحوث الاستشراقية اتخذت لنفسها هدفاً مسبقاً وغرضاً مبيتاً ألا وهو إنكار أي فضل للعرب في إقامة عمارتهم وتشكيل فنونهم، وكان ذلك كفيلاً بإخراجها عن جادة الصواب وإفقادها صفة العلمية والحيادية.

وقبل الخوض في الحديث عن "التحيزات" الاستشراقية ضد فضل العرب والمسلمين على تطوير عمارتهم وفنونهم يحسن بنا أن نعرض للركن الركين الذي بنوا عليه افتراضاتهم، ونعني بذلك تأويل وتفسير واجتزاء، بل وتزييف النصوص التاريخية.

أولاً : العدوان على النصوص التاريخية:

خلافاً لما درجت عليه الدراسات التاريخية الحديثة من اهتمام بنقد النصوص التاريخية، ومعاملتها باعتبارها نتاجاً إنسانياً لا يخلو من التحيز الشخصي، فقد قام نفر من المستشرقين بانتقاء روايات المؤرخين العرب وتجزئة بعضها وتأويله بما يتناسب مع قناعة أرادوا تسييدها في مجال الدراسات الأثرية، ألا وهي "نظرية الفراغ العربي".

إن هذه النظرية تفترض ابتداءً أن شبه الجزيرة العربية كانت خلواً من أي مظهر معماري أو فني، وأنه بالتبعية لا أثر للعروبة في العمارة والفنون، وقد جر هذا الإمعان في التتكر للعروبة بعضاً من المستشرقين إلى الإنحراف كثيراً عن الأسلوب العلمي بالمغالاة أحياناً أو باتخاذ الاستثناء قاعدة.

1. تأويل أقوال ابن خلدون :

ينطلق المستشرقون بعد إبداء تقديرهم الكبير لأراء ابن خلدون المؤسسة لعلم الاجتماع العمراني مما ذكره هذا العالم في مقدمته من أن العرب كانوا أبعد الناس عن الصنائع، وأنهم كانوا لا يجيدون صناعة البناء، وأن دولتهم كانت بدوية في أول أمرها تفتقر أمر البناء، وأنهم لذلك استعانوا بالفعلة المهرة في إقامة عمارتهم وتشكيل فنونهم.

لقد اتخذ رأي ابن خلدون هذا "قولاً مركزياً" تدور حوله جهود المستشرقين في انتقاء النصوص التاريخية وتفسيرها.

ولسنا بحاجة هنا إلى الإشارة إلى ما يدركه جيداً قراء ابن خلدون من أن الرجل لا يقصد بكلمة العرب في كتاباته العرب جميعاً بالمعنى الذي فسروه، بل يقصد البدو الرحل منهم الذين ما يكادون ينزلون بموضع حتى ينتقلوا منه إذا ما قل المرعى فيه إلى مكان آخر تتوفر فيه سبل الإقامة.

وليس ذلك فحسب، بل إن قصر هذا التعريف الخلدوني للعرب على المقيمين منهم في بلاد الحجاز إنما فيه قدر كبير من الافتئات على الحقائق الديموغرافية والتاريخية التي تشير بوضوح إلى أن سكان جنوب العراق وكل بلاد الشام هم أيضاً من القبائل العربية التي هجرت مواطنها الأصلية في اليمن على فترات تاريخية متتابعة.

إن التركيز على النظرية المحورية "الفراغ العربي" هو الذي دفع بالمستشرقين إلى أن يضربوا صفحاً وأن يسكتوا سكوتاً غريباً عن عرب شمال الجزيرة الذين كانوا يسكنون العراق والشام وما بينهما.

ومما يؤسف له أن هذا الافتئات على العرب والتحيز ضدهم لا يزال سارياً رغماً عن الاكتشافات الأثرية التي تتابعت في أرجاء شبه الجزيرة العربية في السنوات الأخيرة والتي أثبتت أن الشواهد المعمارية والحضارية كانت قائمة في بقاعها المختلفة منذ العصور القديمة.

وتحفل الجزيرة العربية في بعض بقاعها بآثار بعض الأدوات وبقايا عاديات وخرائب ومخلفات السكن، وكلها لم تدرس بعد وكذلك آثار الترسبات التي تمثل قيعان الأنهار، ويتضح من ذلك أن هذه الأدوات كانت في الحقيقة أنهاراً في يوم من الأيام تستضيف على ضفافها عدداً كبيراً من الأحياء، ويؤيد هذا الاستنتاج ما ذكره كتاب من الإغريق والرومان عن وجود أنهار طويلة في بلاد العرب كالذي ذكره هيردوتس من أمر نهر سماه كورس وقال عنه أنه من الأنهر العظيمة، وأنه كان يصب في بحر الإريترية (البحر الأحمر)، وأن العرب يقولون أن ملكهم عمل على جلب المياه من ذلك النهر العظيم واستخدم لهذا الغرض ثلاثة أنابيب صنعت من جلود الثيران وغيرها من الحيوانات تمتد إلى الصحراء على مسيرة اثني عشر يوماً من النهر فتصب في مواضع منقورة تستعمل لخزن المياه.

2. انتقاء الروايات التاريخية :

عمد المستشرقون إلى كتب المؤرخين من المسلمين وغيرهم ينقبون فيها عن النصوص التي تؤيد زعمهم بوجود "فراغ" حضاري في بلاد العرب، واعتبروا ما يؤيد وجهة نظرهم تلك من الحقائق التاريخية التي تستعصى على النقد وراحوا يدافعون عنها بوصفها مسلمة تاريخية. وتركزت مزاعمهم حول عدد من المحاور لعل أهمها على الإطلاق ما يلي:

أ. دور الفنانين والمعماريين من غير العرب والمسلمين:

اتساقاً مع نظرية الفراغ حاول المستشرقون نسبة الإنجازات المعمارية للعرب والمسلمين إلى أقوام آخرين.

فها هو (كريسويل) في كتابه "العمارة الإسلامية المبكرة" يذهب إلى القول بأن الذي بنى الكعبة قبل الإسلام بناء حبشي اسمه "باقوم" وذلك وفقاً لروايات عربية غير محققة ولكنه زاد عليها، دون أي سند أو دليل على أن طريقة بنائها نقلت عن الحبشة.

أما بعد الإسلام فإن ابن الزبير عندما أعاد بناء الكعبة من جديد في سنة 65هـ (684م) فضل، حسب (كويسويل)، أن يستخدم عمالاً من الفرس في البناء فبنوا الكعبة بالحجارة الضخمة.

والحقيقة أن هذا العالم الاستشراقي قد أمعن في محاولة سلب العرب أي فضل في عمارتهم المبكرة حتى أنه أهدر أبسط المعارف في تاريخ العمارة والتي تقرر دون لبس أو استثناء أن العمارة الساسانية هي فن البناء بالطوب الأحمر (الأجر-الطابوق) ولم تحرز نجاحات أو خبرات في مجال البناء بالأحجار الضخمة، لقد أعمى "التحيز المسبق" (كريسويل) عن إدراك أن البناء بالأحجار هو من التقاليد الراسخة في فنون العرب بشبه الجزيرة العربية، وأنه حتى لو شارك عمال من الفرس في بناء الكعبة عام 65هـ فإن ذلك كان وفقاً للتقاليد الفنية العربية وتحت إشراف فنيين عرب.

وليس أدل على تهافت مثل هذا الإدعاء من أن المصادر العربية ذاتها تشير في مناسبات مختلفة إلى أسماء معماريين من العرب قاموا بأعمال معمارية في الأمصار بعد سنوات قلائل من إعادة بناء الكعبة مثل "سعد بن عثمان" الذي بنى قنطرة من قناطر خليج مصر في عهد الوالي عبد العزيز بن مروان سنة (69 هـ - 688م)، و "يحيى بن حنظلة" الذي بنى مسجد عمرو بن العاص عند زيادته في عهد واليقرية بن شريك سنة (92هـ - 709م)، و"صالح بن كيسان" الذي أشرف على تعمير المسجد النبوي بالمدينة في عهد الوليد بن عبد الملك سنة (87هـ - 706م)، ولكن المستشرقين أضربوا صفحاً عن ذكر مثل هذه الأسماء التي تهدم نظرياتهم.

ولقد قادت مثل هذه الافتراضات الخاطئة عدداً من المستشرقين إلى تعميم مشاركة بعض الصناع من غير العرب والمسلمين في عمائر بعينها، ليصبح وجود هؤلاء قاعدة عامة حتى لو لم يرد أي نص تاريخي بشأنها، وهكذا تحولت الحوادث الاستثنائية لتصبح قاعدة عامة لا يجوز إنكارها بقدر ما صارت منطلقاً للوصول إلى مزيد من الاستنتاجات الخاطئة، ففي معرض دراسته لبقايا قصر الطوبة الأموي افترض (كريسويل Creswell) في كتابه "العمارة الإسلامية المبكرة" أنه كانت هناك أربع جماعات من العمال تشارك في زخرفة القصر منهم "جامعتان من القبط كانوا متأثرين بعض التأثير بالفن الفارسي" !!

ولم يستطع (كريسويل) أن يحدد هوية أو موطن الجماعتين الأخرتين ويقول أن السبب في ذلك هو الطابع الإيراني الذي يبدو على أعمالهما، ولكنه يفترض إن إحدى هاتين الجماعتين كانت فارسية وكانت الأخرى عراقية.

والحقيقة أن هذا العالم البريطاني لم يكن وحده في ساحة توزيع فضل بناء وزخرفة قصر الطوبة على غير العرب والمسلمين فقد سبقه إلى ذلك آخرون هالهم عظمة هذا البناء وتكامل عناصره الفنية ونضجها في هذا الوقت المبكر من فجر الإسلام (126هـ / 744م) فافترضوا أن الخليفة

الأموي الوليد بن يزيد بن عبد الملك قد استخدم في تشييده عمال من سوريا المسيحية ومن فارس، بل ومن روما أيضاً.

ولم يتوقف المستشرقون عن الاستشهاد بنصوص تاريخية تفيد مشاركة غير المسلمين في تنفيذ أو تخطيط العمائر الإسلامية حتى بعد أن اكتسبت فنون العمارة الإسلامية شخصيتها المتفردة المستقلة ولدينا في هذا السياق ثلاث روايات تستحق أن نتوقف عندها.

الرواية الأولى: وقد أوردها المقرئ في خطه نقلاً عن مصدر أقدم مجهول ومفادها أن أحمد بن طولون عندما أراد بناء مسجده الشهير بعيد النصف الأول من القرن الثالث الهجري (9م) كان بحاجة إلى 300 عمود لحمل أسقفه وهو ما قد يؤدي إلى هدم كل الكنائس والمعابد القديمة للحصول على أعمدها الرخامية فتطوع نصراني لما رأى تحير ابن طولون وقام بتخطيط الجامع بحيث تحل فيه الدعائم المبنية بالأجر مكان أعمدة الرخام، وكم كان حرياً بالمستشرقين الذين تمسكوا بهذه الرواية وأكدوا على صدقيتها أن ينظروا إلى تقاليد البناء في جامعي سامراء وأبي دلف بالعراق، وقد شيدوا قبل الجامع الطولوني، ليعلموا أن الأخير قد تأثر في هذه الناحية بالتقاليد العراقية التي أرسيت عند تشييد مدينة سامراء وجوامعها فمهندس الجامع من سامراء دون أدنى شك أو ارتياب.

والرواية الثانية: تتحدث عن واقعة في نهاية عصر الدولة الفاطمية، حيث أمر آخر الخلفاء الفاطميين العاضد لدين الله بتعمير كنيسة أبي سيفين، واختار لانجاز ذلك ثلاثة بنائين من خيرة البنائين في مدينة الفسطاط، هذا ما ذكرته المصادر التاريخية العربية، ولكن (Wiet) في كتابه "مساجد القاهرة" أضاف إلى هذا النص ملاحظة شخصية رأى فيها أنه لا شك في أن هؤلاء البنائين كانوا مسيحيين لأنه لا يعقل أن يقبل بناء مسلمون العمل في كنيسة، ولم يتوقف هذا المستشرق عند هذا الحد، بل راح يزعم بعد عدة أسطر أن المسلمين كانوا يستجلبون البنائين المسيحيين للعمل في مبانيهم ومساجدهم.

أما الرواية الثالثة: فتتصل بتشديد بوابات مدينة القاهرة بأمر من الوزير بدر الدين الجمالي في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري (11م) خلال خلافة المستنصر بالله الفاطمي. إذ يقول المقرئ في كتابه "الخطط" أن ثلاثة أخوة قدموا الرها بنوا باب زويلة وباب النصر وباب الفتوح، وعندما ترجم (كريسويل) هذا النص في الجزء الأول من كتابه عن العمارة الإسلامية في مصر أضاف إليه من عنده كلمة "مسيحيين" فأصبح النص الإنجليزي يتحدث عن "ثلاثة أخوة مسيحيين قدموا من أمراها..".

لقد أدت هذه المحاولات الرامية لتجريد العرب من كل فضل إلى قيام المستشرقين فعليا بهدم وحدة التعبير الفني للعمارة والفنون الإسلامية، ففي سبيل البحث عن أصول ومصادر قديمة ومختلفة للعناصر البنائية والزخرفية تم تمزيق كل بناء وفك كتلة المتناسكة لتصبح مجرد استعارات ملفقة من ميراث حضارات أخرى.

وأية ذلك تلك العملية الرياضية الساذجة التي لجأ إليها (كريسويل) عند تحليله لبناء قبة الصخرة وزخارفها إذ قسم عناصرها إلى نسب مئوية وفقاً لنظرية الأصول المستعارة، فجعل 22% منها رومانية، و22% بيزنطية، و55% سورية مسيحية، تاركاً 1% فقط دون تسمية لأصولها.

وقد يكون من الملائم أن نورد هنا ما سجله المعماري (بريجز / Briggs) في كتابه "العمارة المحمدية" من تقييم لأراء المستشرقين وتنكرهم للعروبة مع الاختلافات العميقة فيما بينهم إذ يقول "أن أولئك الذين يجحدون فضل العرب في تاريخ العمارة يعتبرون أن العرب كانوا مجردين من أي تعبير فني وأن مبانيهم أقيمت على أيدي العمال القبط أو البيزنطيين أو الفرس، وأن أقوى حجة ضد هؤلاء الكتاب هي أنهم لم يتفقوا إلا على تجريد العرب من كل فضل لهم، ولكنهم أنفسهم

اختلفوا أشد الاختلاف في منابع الإيحاء المشترك، وبينما يحدد جاييه Gayet هذا المنبع في مصر القبطية يحدده "ديولافوا" Dieulafoy في بلاد فارس وشمال الجزيرة ويحدده "هافل" Havell في الهند و"ريفويرا" Rivoira في روما وكل هؤلاء العلماء مقتنع تماماً بسخافة آراء الآخرين".

ب. الأصول الكنسية للمسجد :

نلمح في كتابات المستشرقين ميلاً شديداً لتسييد مقولة مفادها أن المسلمين أو بالأدق العرب الفاتحين قد قاموا باقتسام الكنائس مع أهالي الأمصار المفتوحة، فحولوا أقسامها منها إلى كنائس أو حتى قاموا بالاستيلاء عليها كلياً واتخذوها مساجد للصلاة.

ولا جدال في أن واقعة سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك العثمانيين وتحويل كنيسة أياصوفيا إلى جامع وقد تركت أثراً قويا على تفكير أولئك المستشرقين إلى الحد الذي اندفعوا معه دون روية إلى اعتبار بعض الحوادث الفردية في صدر الإسلام قاعدة عامة.

ذلك على الرغم من أن الروايات التاريخية لم تشر سوى لثلاث أو أربع كنائس أقتسمها المسلمون مع المسيحيين لفترة قصيرة.

فقد أشار المقدسي في "أحسن التقاسيم" إلى أول هذه الكنائس عندما روى أنه "لما فتح المسلمون حمص عمدوا إلى الكنيسة فجعلوا نصفها جامعاً".

وأشار البلاذري في "فتوح البلدان" إلى الكنيسة الثانية في حلب وذكر أن المسلمين اتخذوا نصفها جامعاً، بينما ورد ذكر الكنيسة الثالثة في كتاب "البيان المغرب في أخبار المغرب" لابن عذاري وهي كنيسة قرطبة، وقد أشار ابن عذاري إلى أن المسلمين أقتسموها أول الأمر مع المسيحيين ثم اشتروها منهم وهدموها وبنوا مسجدهم في موضعها.

أما الحادثة الرابعة فهي تتصل بالجامع الأموي بدمشق والتي زعم بعض المستشرقين أن الوليد بن عبد الملك استغل جزءاً منها لإقامة الجامع الأموي.

لقد كان الغرض من تسييد هذه المقولة ليس الإساءة للإسلام والمسلمين فقط، وإنما أيضاً نسبة تخطيط المساجد إلى الاقتباس من طراز الكنائس المسيحية وخاصة في سوريا.

وخارجاً عن أن هذه الحوادث الفردية لا يصح على الإطلاق تعميمها لا سيما مع قيام العرب الفاتحين بإنشاء مئات المساجد في القرن الهجري الأول وبعضها كان في مدن من إنشاء المسلمين أصلاً، فإن حقائق التاريخ تشير إلى أن هذا الاقتسام كان فترة قصيرة من الزمن، وأنه جرى في عدد من هذه الحالات الاستثنائية شراء الكنائس أو استبدالها بأراض أخرى، كما تدل الدراسة المعمارية على أن أيًا من مساجد حلب أو حمص أو دمشق لم يقتبس تخطيطه مطلقاً من تخطيط الكنائس السورية.

وقد أجريت حفائر في مسجد قرطبة أثبتت بالبرهان القاطع أن نظام هذا المسجد "لا يرتبط في شيء قط بنظام الكنيسة التي كانت في موضعه"، وإزاء هذه الحقيقة قرر المستشرق (تيراس/ Terrasse) أن قصة تحويل كنيسة قرطبة إلى مسجد لا تعدو أن تكون أسطورة طاب لبعض الرواة ذكرها تشبهاً بأسطورة تقسيم كنيسة دمشق على عهد خالد بن الوليد.

ج. الزعم بافتقاد المساجد في عهد النبوة:

تعتمد هذه الخرافة التي جرى الترويج لها في كتابات المستشرقين منذ بدايات القرن التاسع عشر على مقولتين رئيسيتين، أولاهما عن خوف العرب من الإقامة بين الجدران وتحت الأسقف وثانيهما عن كراهية الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم للبناء.

وقد روج المستشرق (كايتاني/Ceatani) للمقولة الأولى وشايعه في ذلك من أتوا بعده من المستشرقين، فبدون أي سند علمي زعم (كايتاني) أن تسعة أعشار سكان الحجاز هم من البدو الرحل الذين يسكنون بالكاد في الخيام أما العشر فمن أهل الحضر، وزاد في الطنبور نغمة أنه قدر

أن العرب لديهم عقدة الرعب المتأصل الموروث من الأماكن المقفلة منذ أيام الجاهلية
Phobia-Contingent Clooustro .

ولذا لم يقدر للعرب المسلمين قبل خروجهم إلى الفتوحات أن يشيدوا المساجد كدور للعبادة في مكة
أو في المدينة.

أما المقولة الثانية فقد تبناها بقوة (كريسويل) إذ يدعي أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يشيد
مسجداً للمسلمين لأنه كان يكره البناء ويحض الناس على اجتنابه ويقول "إن البناء مفسدة
للمؤمن"، وقد استخلص العبارة الأخيرة من حديث أورده ابن سعد في "الطبقات الكبرى" يتصل
ببناء أم سلمة لحجرتها بالطوب اللين أثناء غزوة دومة الجندل فلما عاد الرسول صلى الله عليه
وسلم من الغزوة نظر إلى اللين، و دخل على أول نسائه وقال: ما هذا البناء فقالت أردت يا رسول
الله أن أكف أبصار الناس، فقال يا أم سلمة إن شر ما ذهب فيه مال المسلمين البنين.

وبقية الرواية تشير بوضوح إلى أن حجرات زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كانت هي الأخرى
مشيدة قبل ذلك بالطوب اللين، وأن فحوى الحديث ومعناه التنبيه بعدم الإسراف في البناء، ولا
يمكن لمنصف أن يستشف منه كراهة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، ويتفق هذا التنبيه مع
مقتضيات المرحلة التي كانت توجب توجيه كل جهد لنشر الدعوى الإسلامية وهي بعد في مهدها
الأول بشبه الجزيرة العربية.

ولو كلف (كريسويل) نفسه عناء أن يطالع بعض صفحات أخرى من كتاب بن سعد الذي نقب
وفتش فيه للوصول إلى هذا الاستخلاص المغلوط لوجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قال في
حديث شريف "من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة"، ولعلم أيضاً أن
الرسول صلى الله عليه وسلم قد شارك منذ اللحظة الأولى في بناء داره والمسجد النبوي إذ يقول
ابن هشام "ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي أيوب حتى بنى مسجده ومساكنه فعمل
فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرغب المسلمين في العمل فيه " ثم قال " فدخل عمار بن ياسر
وقد أثقلوه باللين".

وقد تبني (كيتاني) أيضاً في عام 1915 نظرية روج لها فيما بعد (كريسويل) ، ومفادها أن
الإسلام لم يتخذ مساجد جامعة للصلاة إلا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنه لم يكن
للأعراب المسلمين مسجد جامع في المدينة قبل ذلك، وزعم كل منهما أن المسجد الذي بناه محمد
صلى الله عليه وسلم في المدينة لم يكن معداً ليكون مسجداً بل كان منزلاً للرسول ومساكن لزوجاته
وأن المسلمين كانوا يجتمعون أحياناً في فناء هذا المنزل.

ويبدو جلياً أن أسلوب تجزئة الحقائق، واقتلاعها من سياقها التاريخي، والإهمال العمدي غير
الأخلاقي لما يناقضها من معلومات ووقائع ولو بالآلاف قد أوقع العالمين في وهدة التعصب
الأعمى حتى حال بينهما وبين رؤية موضوعية لحقائق دامغة وبديهية.

فمن المعروف أن الصلاة فرضت على المسلمين قبل الهجرة النبوية إلى المدينة وأنه فرض عليهم
أداء صلاة الجمعة في مكان جامع وأن بناء المسجد النبوي بالمدينة حقيقة مؤكدة دينياً وأثرياً
وتاريخياً، وتكاد الروايات التاريخية تجمع على أن مساكن النبي صلى الله عليه وسلم، أو بالأدق
حجرات زوجاته، كانت قائمة بذاتها بجوار المسجد، وأنها بقيت محتفظة بمظهرها القديم إلى أن قام
الوليد بن عبد الملك بهدمها وإدخال أرضها في البناء الجديد للمسجد النبوي بالمدينة المنورة وكان
ذلك في عام 87هـ.

ويلحق بمثل هذه المزاعم ما أدخله (كريسويل) من إضافات لا تعدو أن تكون استطراداً لما تبناه هو
و(كيتاني) من آراء متعصبة إذ ادعى في كتابه "المختصر" (نشر في عام 1958، وترجم إلى

العربية بعد حوالي عقدين) أن السبب في إنشاء المساجد الجامعة لم يكن في الأصل دينياً، بل كانت له عوامل سياسية.

وتبعاً لذلك أرجع فضل إنشاء المساجد الجامعة في الإسلام إلى "زيد بن معاوية" الذي زاد في مسجد البصرة زيادة كبيرة في عام (44 هـ/ 665 م) وذلك لكي يصرف جماهير العرب عن الصلاة في مساجد القبائل وليتخذ من المساجد الجامعة ميداناً للاجتماعات الرسمية التي كان ينظمها لإلقاء الخطب في المناسبات السياسية الهامة!!؟.

لقد أهدر (كريسويل) جملة من الحقائق ليعبد بها الطريق أمام مزاعمه، ولعل أولها أن المصادر التاريخية قد أجمعت على أن زياداً بن معاوية قام بتوسيع مسجد البصرة بعد أن ضاقت جنباته بالمصلين، وأن ظاهرة توسيع المساجد مع ازدياد أعداد المسلمين كانت عامة في كل الأمصار المفتوحة ودون استثناء، ومن الطريف أن (كريسويل) يقرر أن المسلمين في المدينة المنورة ظلوا بغير مسجد جامع يؤدون فيه صلاة الجمعة حتى سنة (54 هـ/ 674 م)، بينما سبقهم إلى ذلك أهل البصرة بعقد كامل لأسباب سياسية وكذلك سكان الفسطاط عاصمة ولاية مصر.

بل إنه يضيف لما سبق أن أهل الكوفة إنما عرفوا المساجد الجامعة بسبب حادثين تافهين أولهما تعيين حدود المسجد بمرمى سهم، وثانيهما حماية بيت المال من السرقة لأن بيت المال أقيم ملاصقاً لهذا المكان الذي كان أهلاً بالسكان ليلاً ونهاراً!!.

ثانياً: التشكيك في أصالة تخطيط المسجد:

لم تكن هذه المغالطات التاريخية المكشوفة سوى تمهيد ناري لحملة أخرى أبعد غوراً وأشد قسوة، غايتها التوكيد على أن تخطيط المساجد الجامعة في صدر الإسلام قد اقتبس من عمائر سابقة على الإسلام طالما أن العرب لم يكونوا على دراية بفنون العمارة حتى أنهم لجأوا للصناع الأجانب، وطالما أنهم لم يشيدوا المساجد الجامعة إلا بعد انتهاء الموجة الأولى من الفتوحات التي شملت الامبراطورية الساسانية وأراضي مصر والشام وشمال أفريقيا.

وحرى بنا أن نشير هنا، وباختصار، إلى أن تخطيط المساجد الجامعة مقتبس من تخطيط المسجد النبوي بالمدينة المنورة، والذي كان بناء بسيطاً من جدران خارجية وفناء مكشوف في الجهة الشرقية منه ظلة للصلاة لها سقف من سقف النخل المحمول على أعمدة اتخذت هي أيضاً من جذوع النخل، ثم أقيمت ظلة مواجهة يجلس تحت الفقراء من المهاجرين وهم الذين عرفوا بأهل الصفة، وكان من اليسير، بعد نزول الوحي بتحويل القبلة نحو البيت الحرام بمكة عوضاً عن التوجه نحو المسجد الأقصى، أن تظلل الجوانب الباقية من أضلاع بناء الجامع المستطيل وبذلك صار جوهر التخطيط في المسجد النبوي هو الصحن الأوسط المكشوف الذي تحدد به أربع ظلات للصلاة.

إن الهدف من تلك النبذة اليسيرة عن الفكرة الجوهرية في تخطيط المساجد الجامعة الأولى أي مساجد الصحن والظلات الأربع هو تبين مواضع الهجوم الاستشراقي التي ركزت على أن العرب المسلمين قد انتحلوا هذا التخطيط من عمائر قديمة في الأقطار المجاورة لأراضيهم.

وقد حاول كل من (لين بول/ Pool-Lane)، و(دتييز/ Diez) أن ينسب عمل الظلات حول الفضاء الذي تتوسطه الكعبة إلى عصر يسبق عصر النبوة، وأن يرجع تلك الفكرة إلى تخطيط معابد الأجناس السامية الذي يشاهد في الخرائب الفينيقية وغيرها.

والغاية من تلك الأقوال هي استنتاج أن فكرة الظلات المحيطة بفناء أوسط مكشوف التي ظهرت في مسجد المدينة كانت مقتبسة مما عمل في الحرم المكي قبل الإسلام، وبالتالي فإن تخطيط المسجد ذي الصحن والظلات يجب أن ينسب في رأي (لين بول) و(دتييز) إلى غير المسلمين من

الساميين مثل الفنيقيين وغيرهم، وأن المسلمين مدينون به لهم إذ أنه يوافق المناخ المحيط بهم ويساعدهم في أداء طقوس الدين الإسلامي.

والحقيقة أن هذه المحاولة المبكرة لم يقيض لها أن تنتشر أو تجد من يروج لها بين المستشرقين لفرط ساذجتها وتهافت حججها.

فمن المعروف أن الكعبة لم تكن محاطة بظلال، بل بفضاء من الأرض للطواف حولها وعندما تولي عمر بن الخطاب الخلافة وجد أن الدور والمنازل قد زحفت حتى كادت تلتصق بالكعبة وتعوق الناس عن الطوف حولها، فأمر بإزالة العمائر من منطقة واسعة تحيط بالكعبة لترك حولها فضاء كبيراً أحاطه بسور دون قامة الرجل كانت تعلق فيه المصابيح وفتح فيه عدة أبواب، ثم جاء الخليفة عثمان بن عفان فأمر ببناء ظلات أربع في الجوانب الأربعة التي وفر الخليفة عمر بن الخطاب فضائها المحيط بالكعبة، وكان ذلك الإجراء المعماري في عام (24هـ أو 26هـ- 644 أو 648م)، وتكامل بذلك الشكل النهائي للحرم المكي، وما برح يتخذ ذات الهيئة رغماً عن تعاقب الإصلاحات والتوسعات إلى يومنا هذا.

لقد ارتكب (لين بول) و(دنتيز) خطأ فادحاً عندما أهملوا تماماً النصوص التاريخية التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن ظلات الكعبة إنما استوحيت من المسجد النبوي وليس العكس. ومهما يكن من أمر هذه المحاولات الأولية للتشكيك في أصالة تخطيط المساجد الجامعة فقد ذهب المستشرقون شيعياً عندما شرعوا في البحث عن أصول قديمة لهذا التخطيط.

1. الأصول الكنسية المزعومة:

يفترض فريق من علماء الآثار أن نظام المسجد اقتبس تخطيطه من نظام الكنائس السورية، وهم في ذلك يستندون إلى الآراء التي أبدتها كل من (سبيرز / Spiers)، و(ديكي/ Dickie) عام 1897 عندما نشرا كتابهما عن الجامع الأموي بدمشق.

فقد رجح العالمان أن المسجد الأموي كان في الأصل كنيسة وأن الوليد بن عبد الملك حافظ على بناء معظم أجزائها واحتفظ بنظامها واتخذها مسجداً جامعاً للمسلمين.

وقد أخذ عدد من المستشرقين بهذه الآراء مثل (ديهل/ Diehl)، و(شترزجوفسكي/ Strzygowski)، و(فان برشم / Van-Berchem)، وفي سنة 1921 نشر (فاترنجر/ Watsinger) كتاباً عن دمشق حاول فيه تأييد هذه المزاعم.

وبعد عامين نشر الفرنسي (دوسوه/ Dussaud) مقالاً يعزز هذه الآراء ويروج بأن الجامع الأموي أقيم في حرم المعبد الروماني القديم (جيوبتر) الذي كان قد اتخذ كنيسة فيما بعد وأن هذا المسجد احتفظ بنظام تلك الكنيسة.

ورغم أن (كريسويل) قد تصدى لهؤلاء وأبطل أسانيدهم عندما أكد مستشهداً بنصوص تاريخية عربية وأوربية أن الوليد قد هدم كنيسة يوحنا وأقام مسجده في موضعها، إلا أنه عاد وافترض أن الوليد بن عبد الملك اختار نظام مسجده من نظام الكنائس المسيحية في سوريا لأن المسلمين حسبما يذهب (كريسويل) كانوا قد ألفوا بناء المساجد على هذه الصورة تبعاً لعاداتهم في تحويل الكنائس إلى مساجد.

ودون حوض في نقاش فني بحت يكفي أن نقرر هنا أن تخطيط الجامع الأموي بأروقته الثلاثة في ظللة القبلة لا يشبه بحال من الأحوال من حيث الأبعاد، اتساعاً وعمقاً أي كنيسة سورية قديمة وذلك باعتراف (كريسويل) نفسه وباقرار الفرنسي (سوفاجيه/ Sqvvet) أيضاً.

ولعل هذا التهافت الذي صادف مقولات اقتباس تخطيط الجامع الأموي من الكنائس السورية هو الذي دفع مستشرقاً مثل (ديولافوان) إلى أن يحاول إثبات أن مسجد قرطبة الجامع قد اقتبس تخطيطه من نظام الكنائس، وأراد الرجل أن يقدم برهاناً قاطعاً على أن تخطيط هذا المسجد

صورة منقولة من تخطيط الكنائس فنشر رسماً لمسقط أفقي مقتطع من مسجد مقتطع من مسجد قرطبة يبدو فيه تخطيطه كأنه مسقط أفقي لكنيسة حتى يخيل للناظر إلى الرسميين أن مخطط المسجد منقول عن رسم الكنيسة، ولكن (ديولافوا) لجأ إلى خدعة مفضوحة إذ قام باقتطاع جزء من الزيادة التي أضيفت إلى المسجد الأول بعد قرنين من إنشائه، واعتبر هذا الجزء المقتطع مسجداً قائماً بذاته بينما هو في واقع الأمر جزء من 22 جزءاً من المسجد القائم بأكمله.

وقد كشف الراحل د. أحمد فكري هذه الخدعة في كتابه الرائد "مساجد القاهرة ومدارسها" عندما نشر المسقط الأفقي لكامل المسجد في مواجهة تخطيط الكنيسة الذي افترضه هذا المستشرق.

وقد حاول مستشرق آخر ذات المحاولة مع مسجد قرطبة وهو (لامبير / Lambert) فذكر أن المسجد الأقصى مشتق من نظام الكنائس وهو نظام صليبي يمتاز بتعدد الأجنحة وعزز (لامبير) رأيه برسم صورة لتخطيط جزء من مسجد قرطبة بحيث يظهر فيه النظام الصليبي المتعامد.

ولكن (لامبير) عاد بعد ذلك وحاول أن يثبت أن تخطيط المساجد إنما اقتبس من تخطيط الهياكل اليهودية متمثلاً بنظام مسجد الكوفة، ويبدو أن عقيدة هذا المستشرق قد حملته على هذا الشطط الذي لم يجاريه فيه أحد من المستشرقين.

2. الأصول الرومانية البازيلكية:

بعد أن أنكر (سوفاجيه) قول العلماء بأن نظام التخطيط المساجدي مشتق من الكنائس السورية قدم نظرية خاصة به ألا وهي اشتقاق نظام المسجد من البازيلكية الرومانية، وهي المكان الذي كانت تقام فيه السوق وتعقد فيه المحكمة وكان يعتبر قاعة الاستقبال الرسمية.

وتستحق آراء (سوفاجيه) أن تسرد هنا بإيجاز ليس لطرافتها فقط، وإنما أيضاً لأنها تكشف بجلاء عن الاستخفاف بالإسلام، والجهل العميق بشعائره.

فحسب هذا الفرنسي الذي لا تتكرر مساهماته القيمة في تاريخ العمارة الإسلامية فإن المسجد لم يكن يستخدم مكاناً للعبادة بقدر ما كان يستخدم مكاناً للاجتماعات الرسمية والشعبية، وكان يستخدم في أغراض أخرى مختلفة، فهو حسب رأيه بمثابة قاعة المحكمة ومخزن الأسلحة وبيت المال، وكانت تستعرض فيه الرؤوس المقطوعة، والأيدي المبتورة وأكفنة الموتى.

واعتبر (سوفاجيه) أيضاً أن الجامع الأموي، بل والمسجد النبوي ليس سوى مكان لاجتماع الناس في يوم الجمعة، أو في المناسبات الرسمية لا لأداء الصلاة الجامعة بل للاستماع إلى الخطبة التي يلقيها الخليفة أو الحاكم، وهي خطبة في رأيه لا علاقة لها بصلاة الجمعة.

ووفقاً لهذه النظرية التي تركز على الجوانب الوظيفية فإن المسجد النبوي بالمدينة كان ملحفاً شعبياً لمنزل النبي صل الله عليه وسلم، وكذلك أصبح مسجد دمشق في العصر الأموي ملحفاً رسمياً لقر الخليفة.

ولا أعتقد بعد ذلك أنه من الحكمة في شيء بذل أي جهد في تفنيد آراء (سوفاجيه) التي اعتمدت على مشابهاة وظيفية منتحلة وكأنها مقطوعة الصلة بالنواحي العقائدية والدينية.

ولكن قبل أن نغادر هذه النقطة يجدر بنا أن ننبه إلى أن المستشرقين أطلقوا أيضاً على نظام المدارس السنوية ذات الإيوانات الأربعة المتعامدة تعبير (التخطيط الصليبي / Cruci Form Plan)؛ وهو حسبما يذكر د. فريد شافعي تعبير مفضل قد يؤدي إلى فكرة خاطئة عن مصدر اشتقاقه، إذ يحتمل أنه يوحى بأنه مشتق من المسقط الذي على شكل الصليبي الإغريقي للكنائس المسيحية.

بينما يوجد فارق كبير بين التخطيطين لا يجعل هناك صلة ما بينهما، حيث لا يوجد البتة شكل الصليب في مساقط المدارس الإسلامية؛ لأن عروض الإيوانات ليست مساوية في جميع الحالات

تقريباً لأضلاع الصحن الذي تفتح عليه، بخلاف شكل الصليب الموجود في مسقط الكنائس من هذا النوع.

3. إدعاءات تخطيطية أخرى:

ظهرت إدعاءات استشرافية مختلفة بشأن الأصل الأجنبي المفترض لتخطيط المساجد الجامعة في صدر الإسلام، وكما سبق وأن رأينا أراء البريطاني (كريسويل) عن الأصل الكنسي السوري لتخطيط الجامع الأموي، خاض هذا المستشرق أيضاً في ميدان البحث عن أصول ساسانية لتخطيط المساجد العراقية، إذ يرى أن هذه المساجد قد اقتبست تخطيطاتها من القاعات الاستقبال في القصور الفارسية القديمة.

ورغم أن (كريسويل) لم يقدم أي رسم تخطيطي لقاعة فارسية ليؤيد بها نظريته في محاكاة جامع الكوفة لتخطيط القاعات الفارسية إلا أن الرجل أوجز أوجه التشابه بين تخطيط جامع الكوفة وقاعة فارسية مفترضة في:

1. الحدود المربعة.
 2. الجدران المبنية بالآجر وأحياناً باللبن.
 3. السقف المسطحة الخشبية.
 4. السقف القائمة مباشرة على عمد من غير عقود.
 5. العمد الحجرية أحياناً والخشبية غالباً.
- والحقيقة أن هذه العناصر الخمسة تنطبق بصورة مذهلة على المسجد النبوي بالمدينة المنورة والذي لا شك في أصالته حتى عند (كريسويل) الذي ينكر أنه كان يستخدم كمسجد. ويلحق بهذا النوع من الافتراضات التي لا تقوم على سند أثري أو تاريخي يستحق مجرد النقاش ما ذهب إليه الفرنسي (سلادان / Saladin) من أن تخطيط المساجد اشتق من معابد قدماء المصريين وشاركه في هذا الرأي (هوتكور).

وقد رد على ذلك (بريجز) بأنه لا يوجد تعارض بين نظامين من نظم العمارة أكثر وضوحاً من التعارض بين نظام مساجد الإسلام ونظام معابد الفراعنة.

ثالثاً : إدعاءات حول استعارة الوحدات المعمارية الإسلامية:

رأينا آنفاً أن المستشرقين لم تعيهم الحيل في تخريج أصول غير عربية إسلامية لتخطيط المسجد الإسلامي ذلك على الرغم من وعورة المسلك؛ لأن تخطيطات دور العبادة ترتبط دوماً بالعقائد والديانات التي يؤمن بها أصحابها، ومن ثم فإنه مهما كانت هناك تأثيرات خارجية تبقى الوظائف في موضع قيادي فمن منظومة العوامل التي تؤثر على التخطيط المعماري. وبالطبع فإن الخوض في مجال البحث عن أصول "مستوردة" للوحدات المعمارية أو الزخرفية التي تميز بها الفن الإسلامي كان أيسر سبيلاً وأهون لأننا هنا نتحدث عن عناصر مفردة لا يربط بينها ناظم أو تتحكم فيها الوظيفية كما هو الحال في التخطيط المعماري.

1. المنبر:

حاول المستشرقون نسبة المنبر الإسلامي إلى أصول مسيحية قبطية اعتماداً على نصوص تاريخية أوردتها "الأزرقى" المتوفي سنة (245هـ/ 859م) في كتابه "أخبار مكة"، والأزرقى هنا ناقل عن روايات شفهية حدثت قبل وفاته بنحو ثلاثة قرون.

فقد روى في كتابه أسطورة جنوح سفينة رومية على ساحل البحر الأحمر عند ميناء الشعيبية، وكان ميناء مكة قبل نشأة مدينة جدة، وكانت السفينة محملة بالخشب فاشتره عرب قريش ليينوا به الكعبة وعهدوا بالبناء إلى بحار يدعى "باقوم"، قال عنه الأزرقى أنه كان رومياً وأنه بنى الكعبة بمدماك من الحجر ومدماك من الخشب.

هذه الرواية أمسك (كريسويل) بها وراح يستنبط منها أن "باقوم" كان حبشياً كما يدل عليه اسمه، وليس رومياً كما قال الأزرقى، ولم يكن ذلك كافياً لنقض رواية الأزرقى برمتها، خاصة وأن العرب لم يكونوا لينتظروا أن تجنح سفينة بها أخشاب ليقوموا ببناء أقدس معابدهم وذلك في عام 608م عندما كان الرسول الكريم في الخامسة والثلاثين وقبل هجرته إلى المدينة المنورة بأربعة عشر عاماً، وجاء ذكر "باقوم" مرة أخرى عند الأزرقى على أنه النجار الذي صنع المنبر الأول في مسجد الرسول بالمدينة وأنه كان رومياً أو قبطياً.

ومما له مغزاه أن (كريسويل) عندما أراد مناقشة أصل المنبر أسقط من نص الأزرقى اسم النجار "باقوم" حتى لا يقع في تناقض يهدم نظريته في أن مشيد الكعبة كان حبشياً، وإنما راح يقتبس من (بيكر/Becker) ما يفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يتخذ المنبر بمثابة كرسي للعرش، وكذلك فعل الخلفاء من بعده ولهذا السبب منع الخليفة عمر بن الخطاب واليه على مصر "عمر بن العاص" من الوقوف على المنبر لأن في ذلك تشبه بالخلفاء أو حسب رأي (بيكر) "من الواضح أن عمر بن الخطاب لما نهى عمرو عن أن يتخذ منبراً في الفسطاط كان للمنبر المعنى القديم الذي يتمثل في أنه العرش المقدس لخليفة رسول الله".

وانتقل (كريسويل) من رواية الأزرقى إلى روايتين تاريخيتين أوردتهما كل من ابن دقماق والمقرئزي نقلاً عن نص قديم، وتذكر الروايتان المتطابقتان أنه كان بمسجد عمرو بن العاص منبر لا يعرف أقدم منه غير منبر الرسول.

هذه الحقيقة التاريخية أضاف إليها ابن دقماق والمقرئزي افتراضات إذ كتبا "قيل هو منبر عبد العزيز بن مروان، وأذكر أنه حمل إليه من بعض كنائس مصر ... وقيل أن زكريا ابن برقتي ملك النوبة أهداه إلى عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وبعث معه نجار حتى ركبته، واسم هذا النجار بقطر من أهل دندرة".

وقد انتقى (كريسويل) من هذه الافتراضات ما يشير إلى الأصل الكنسي للمنبر وراح يؤكد ذلك بأن شكل هذا المنبر قد نقل عن شكل بناء اكتشفه (كوييل) في دير من أديرة سقارة، وإذا كان مستشرقاً آخر هو (سوفاجيه) قد اعتبر رأي (كريسويل) محض افتراض ليس فيه أي احتمال للصحة، فإن الدكتور فريد شافعي قد أثبت أنه (كوييل) نسب هذا المنبر إلى القرن السادس الميلادي دون أي سند، وأنه في حقيقة الأمر مقتبس من المنابر الإسلامية ويعود تاريخه إلى ما بعد القرن السابع الميلادي على وجه اليقين.

يبقى أن نشير هنا إلى أنه من الثابت تاريخياً أن المنبر اتخذ في المسجد النبوي بالمدينة عند تشييده، وأنه كان بناء من "مرفاتين" أو عتبتين أو درجتين، وقيل أيضاً أن المنبر كان أولاً من طين، شأنه في ذلك شأن بقية البناء قبل أن يتخذ من خشب في سنة (7، أو 8 هـ - 629م).

2. المحراب:

من بين عدة روايات تاريخية، أوردتها مؤرخون جاءوا بعد إعادة بناء المسجد النبوي بالمدينة سنة (91 هـ - 708م)، اختار المستشرقون خليطاً انتقائياً منها جميعاً ليصلوا إلى أن المحراب المجوف في هذا البناء قد اقتبس من الهياكل المسيحية.

ولقد حوى هذا الخليط أقوالاً متضاربة حول مساهمة ملك الروم في إمداد الوليد بن عبد الملك بمقايير من الذهب، والفسيفساء، وعمال تراوح عددهم بين عشرة أو عشرين عاملاً، ووصل في بعض الروايات إلى أربعين عاملاً، بل إلى مائة وعشرين عاملاً.

لقد أغفل مستشرق مثل (كريسويل) كل هذه التناقضات وغيرها، ورفع إلى مرتبة اليقين ما ذكره بعض المؤرخين من أن القبط عملوا في مقدم المسجد حيث القبلة، فيما عمل الروم في ظل الخلفية

وخارج الواجهات، واستنتج من ذلك "أنه لما كان من المسلم به أن الجزء الذي كان فيه المحراب هو الذي شيده القبط فإن ذلك يجعل الأصل قبطياً وبالتالي مسيحياً".

وكما في كل الحالات المماثلة فقد أغفل (كريسويل) روايات تاريخية أخرى ترجح أن المسجد النبوي قد زود بمحراب في خلافة عثمان بن عفان، مثلما افترض أن الصناعات من الروم والقبط كانوا يعملون كل وفق هواه رغم أن الدلائل تشير إلى أن أعدادهم لم تكن كبيرة وجل عملهم هو الزخرفة، ذلك بالإضافة إلى أن أقدم الروايات التاريخية، وهي تلك التي أوردها اليعقوبي، لا تذكر سوى امداد قيصر الروم الوليد بالفسيفساء وعشرين من الصناعات.

وأيضاً لم يحتز (كريسويل) لأمر هام ألا وهو أن العرب كانوا يشيرون إلى أهل مصر، من النصارى والمسلمين على حد سواء بوصفهم من القبط بينما كان يشار إلى المسيحيين في الشام، وهم من العرب، باعتبارهم من الروم، وقد سبق لأهل الشام أن قاموا بزخرفة قبة الصخرة قبيل تجديد المسجد النبوي ودون أي حاجة لمساعدة من ملك الروم.

والحقيقة أن مغالاة (كريسويل) واضطرابه في شأن اشتقاق المحراب المجوف من الكنائس المسيحية قد أفضّ مضاجع بعض المستشرقين فتصدوا لتنفيذه.

فقد ذكر (بريجز) أن المحراب المجوف كان شكلاً بدائياً في تاريخ العمارة، وأنه لا شك في أن المسلمين الأوائل قد اختاروا هذا الشكل للبطاسة فحسب، ولم يفكروا في اقتباسه أو تقليده عن الكنائس.

وانتقد (سوفاجيه) قصة العمال القبط، وتضخيم (كيتاني) و(كريسويل) لها معتبراً أن هذه الرواية أسطورة لا تستحق الاعتبار، وأنه لا أساس لها من الصحة، وأكد أيضاً أن لفظ المحراب كان يعبر قبل الإسلام في اللغة العربية عن جسم مجوف أو طاقة صماء، وانتهى في دراسة خاصة إلى التأكيد بأن المحراب موضع من المسجد أعد خصيصاً للإمام.

3. المقصورة:

لم تكن المقصورة مستخدمة في المسجد النبوي واستحدثت بعد ذلك، وقد قيل أن أول من اتخذها معاوية بن أبي سفيان حين طعنه الخارجي، وقيل مروان بن الحكم حين طعنه اليماني، ثم اتخذها الخلفاء من بعدهما.

فالمقصورة إذن ليست سوى سياج كان يحمي الحاكم حين يتوجه للصلاة في المسجد، وهي نوع من الأثاث الملحق بالبناء فلا تدخل في تخطيط المسجد وليس لها على كل حال صلة بشؤون الكنائس.

4. المنذنة:

سار المستشرقون، ومن نقل عنهم من العرب دون روية، في منهج البحث عن أصل المآذن وعن حلقات تطورها الأولى على الأسلوب نفسه الذي سارت عليه دراسة المحراب، والمنبر، وهو الأسلوب الذي يهدف إلى إسناد اشتقاقها إلى مصادر غير عربية وغير إسلامية.

وقد نقل (كريسويل) عن ابن دقماق والمقرئزي أن أول من أحدث المآذن هو سلمة بن مخلد والي مصر سنة (53 هـ - 672م) عندما زود جامع عمرو بن العاص بأربع صوامع في أركان المسجد بناءً على أمر من الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان، وقد تم التركيز على هذه الروايات المتأخرة لا لشيء سوى أنها تذكر أربع صوامع، حيث أتاح ذلك لـ(كريسويل) أن يصلها بروايات تاريخية تتحدث عن أن الوليد بن عبد الملك ترك المعبد الأرامي الذي حول جزء منه إلى مسجد بدمشق كما هي واستخدمها للأذان.

والحقيقة أن المؤرخ ابن الفقيه الذي كان أول من أورد أن الوليد بن عبد الملك هو الذي اتخذ أبراج المعبد الوثني كمآذن لجامعه الذي حل مكان المعبد، هذا المؤرخ كان قد ألف كتابه حوالي سنة

(291 هـ - 903م)، بينما كانت هناك رواية أقدم عهداً أوردها البلاذري صاحب "فتوح البلدان" (ت 245 هـ / 859م) تفيد أن أقدم مئذنة في الإسلام تلك التي ألحقها بجامع البصرة والي العراق زياد بن أبيه، وذلك بناء على أمر من الخليفة معاوية بن أبي سفيان، وأكد البلاذري أن بناء المنازل كان بالحجر وذلك عندما هدم الجامع الأول وأعيد بناءه من جديد. ولكن المستشرقون استبعدوا رواية البلاذري عن عمد لحاجة "في نفس يعقوب قضاها"، وذلك ليصلوا إلى اشتقاق المآذن من المعابد الأرامية، وفي هذا الاستبعاد مخالفة صريحة لقواعد الكتابة التاريخية التي تعطي للمصادر الأقرب عهداً للأحداث صدقية أكبر وأهمية أعلى.

5. المثلث الكروي:

يستخدم المثلث الكروي لتحويل زوايا أي بناء مربع عند قمته إلى مثنى تسهل إقامة رقبة القبة عليه وقد زعم المستشرقون أن العرب قد نقلوا هذا النوع من مناطق الانتقال الشائع في قبابهم عن البيزنطيين، بينما الحقيقة التي يعرفها اليوم علماء تاريخ الفن أن العمارة البيزنطية ذاتها تدين بالفضل للعرب الشاميين في ابتكار المثلثات الكروية في مناطق الانتقال.

6. عن العقود:

امتازت العمارة الإسلامية بإسرافها في استخدام العقود (الأقواس) في حمل أسقف عمارتها الدينية والمدنية على حد سواء، وقد تنوعت أصنافها وكان بعضها ابتكار لاشك فيه لم يسبق إليه أحد من المعماريين القدامى.

وقد أثرت العقود الإسلامية على عمارة أوروبا في العصور، ولا سيما العقود المدببة التي ابتكرها الشرق العربي الإسلامي كما نراها في كنيسة (سان فرون) في مدينة (بيريجيو) في فرنسا، ثم العقود ذات شكل حدود الفرس والعقود ذات الدوائر المفصصة والمتشابكة وهي عناصر معمارية كانت منتشرة في عمارة شمال أفريقيا والأندلس، وقد اقتبست العمارة الأوربية أيضاً أنواع الأقبية المدببة الطولية والمتقاطعة والمروحية فتطورت منها تلك الأمثلة الرشيقة التي انتشرت في عمارة الكنائس والقصور القوطية في أوروبا والجزر البريطانية، والذي لا جدال فيه أن العمارة الرومانسكية والقوطية التي سادت أوروبا كلها فترة خمسة قرون (من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر) مدينة إلى حد كبير للطرز العربية الإسلامية وبخاصة لأساليبها التي كانت قائمة في مصر والشام.

وعلى الرغم من هذه الحقائق الدامغة التي تشير إلى سبق العمارة الإسلامية وإبداعاتها الفريدة في استخدام أنواع مختلفة من العقود، فإن الأمر لم يعدم بعض المستشرقين الذين حاولوا سلب العمارة الإسلامية هذا السبق.

فالعقود المزدوجة التي اشتهر بها جامع قرطبة والتي لم يعرف لها نظير قبل بنائها في عام (169 هـ - 785م) حاول (جورج مارسيه/ George Marcis) أن ينسبها إلى اقتباس عربي من قناطر مريدا في أسبانيا، ونشر رسميين أحدهما لقناطر مريدا، والثاني لعقود جامع قرطبة، ولكنه جاء رسماً مصطنعاً حيث كبرت فيه عقود قرطبة وضخمت بحيث تبدو في الرسم نظيرة لعقود العتيقة أما الحقيقة فغير ذلك تماماً.

ذلك بالإضافة إلى أن العقود المزدوجة في مسجد قرطبة تؤدي وظيفة لا علاقة لها بعقود قناطر مريدا، إذ أن الغرض منها هو الارتفاع بسقف أروقة الصلاة بما يسمح بزيادة كميات الإضاءة الطبيعية نهاراً في بلد شمالي يفتقد الشمس الساطعة أغلب أوقات الشتاء.

وقد حاول علماء آخرون نسبة عقود أخرى مثل العقد المنفوخ، والعقد الثلاثي الفصوص إلى أمم أخرى فأتوا بأمثلة مهجورة مقطوعة الصلة عن النماذج الإسلامية، تاريخياً وفنياً، ولكن محاولاتهم

باءت بالفشل خاصة عند محاولة استنباط أبعادها الهندسية، إذ أسفرت هذه المحاولات عن توكيد ابتكار العرب المسلمين لهذه الأنواع التي لم يسبق إليها أحد من قبلهم.

والأمر نفسه يصدق على المداخل المنكسرة (الباشورة) التي كانت شائعة في التحصينات الإسلامية وهي مداخل ذات طابع دفاعي تجبر المهاجمين إلى الانعطاف على شكل زاوية قائمة عند اقتحامهم للبوابات الدفاعية وهو ما يعرض أجنابهم لسهام المدافعين، فقد أجهد المستشرقون أنفسهم للبحث عن أمثلة قديمة في حضارات سابقة دون جدوى.

إن الأمر ليطول إذا ما أردنا ملاحقة التحيزات الاستشراقية التي أحاطت بكل التراث المادي للحضارة العربية الإسلامية سواء في العمارة، أو الفنون التطبيقية، أو حتى في مجال دراسات النقود والتساوير.

لقد حرص المستشرقون على أن يبحثوا لهذا الميراث عن آباء قدامى بين ركام الآثار القديمة للأمم من الشرق والغرب مثلما حرصوا على أن ينفوا عنه صفة العروبة مفضلين مصطلحات أخرى كالعمارة المحمدية أو الفن الإسلامي.

ورغم أن تعبيرات مثل العمارة الإسلامية أو الفن الإسلامي قد صارت تستهوي كتابنا من العرب والمسلمين ربما لأسباب دينية عاطفية قبل أي سبب آخر، إلا أنه ينبغي التنويه دوماً إلى أن استبعاد صفة "العربية" عنها لم يصدر عن المستشرقين مراعاة لحقيقة أو لمشاعر دينية وإنما عن قصد خبيث ألا وهو دمج العرب بالهمجية والتخلف وفقاً لنظرية الفراغ العربي التي أشرنا إليها آنفاً.

لقد أن الأوان بعد أن خبت نيران التحيزات الاستشراقية كي تجري مراجعة لما صار من البديهييات في كتابات الباحثين العرب والمسلمين، فلعل ذلك أن يكون خير تعويض للعرب الفاتحين، معدن الإسلام، مما لحق بهم من هضم لحقوقهم التاريخية، وعبقرياتهم الفنية التي ما برحت تعبر عن نفسها خدمة للإسلام والمسلمين دون تعصب أو استعلاء.